



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2023/9/1

**الحاكمة هوكول تحتفل بالذكرى السنوية الأولى لتنفيذ قوانين أقوى لسلامة الأسلحة في ولاية نيويورك**

**عقدت المحكمة جلسة استثنائية للهيئة التشريعية ردًا على قرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية جمعية ولاية نيويورك للبنادق والمسدسات ضد بروين**

**قادت ولاية نيويورك الطريق في تنفيذ تشريعات منطقية لسلامة الأسلحة لحماية جميع سكان نيويورك**

احتفلت المحكمة كاثي هوكول اليوم بالذكرى السنوية الأولى لتشريع المنطق السليم الذي عزز إجراءات تراخيص حيازة الأسلحة في نيويورك وقدم نموذجًا وطنيًا لسلامة الأسلحة ومكافحة العنف المسلح. تضمنت القوانين التي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر/أيلول 2022 متطلبات لإجراء فحوصات شاملة للسوابق و سلامة الأسلحة النارية والتدريب بالذخيرة الحية للأفراد الذين يسعون للحصول على تصاريح حمل السلاح بشكل مخفي؛ ومنع حاملي تصاريح حمل السلاح بشكل مخفي من إدخال أسلحتهم النارية إلى مواقع حساسة، مثل المدارس والمباني الحكومية والمستشفيات وغيرها؛ ويشترط تجديد التصاريح أو إعادة اعتمادها كل ثلاث سنوات. كما أطلقت الولاية موقع ويب [السلامة من الأسلحة](#) لتزويد الجمهور ومالكي الأسلحة وتجار الأسلحة بمعلومات شاملة حول المتطلبات الجديدة بموجب قانون الولاية.

"في كثير من الأحيان، شهدت نيويورك الدمار الذي سببه العنف المسلح في مجتمعاتنا،" قالت **الحاكمة هوكول**. "بصفتي حاكمة، اتخذت إجراءات سريعة للحفاظ على سلامة الناس بعد قرار المحكمة العليا في قضية بروين القاضي بإلغاء قانون حمل الأسلحة بشكل مخفي في ولايتنا منذ قرن من الزمان. بعد مرور عام، نواصل قيادة الأمة في مكافحة العنف المسلح وإنقاذ الأرواح."

**قال ستيفن أ. نيجريلي مدير شرطة ولاية نيويورك بالإتابة:** "نشيد بالحاكمة هوكول على التزامها الثابت بالحد من العنف المسلح ومنع المأساة التي لا داعي لها في مجتمعاتنا. تعتبر سلامة الأسلحة ووقف الحيازة غير القانونية للأسلحة النارية والعنف المسلح بأي شكل من الأشكال أولوية قصوى لشرطة الولاية وجميع شركائنا في إنفاذ القانون. ما زلنا صامدين في الكفاح ضد العنف المسلح والحفاظ على سلامة جميع سكان نيويورك."

ردًا على القرار في قضية بروين، قامت الولاية بتوحيد وتعزيز عمليات التحقق من السوابق قبل إصدار تصاريح حمل الأسلحة بشكل مخفي من خلال اشتراط أربع مراجع شخصية؛ وقائمة بحسابات وسائل التواصل الاجتماعي السابقة والحالية للسنوات الثلاث الماضية؛ والكشف عن زوج(ة) مقدم الطلب أو شريكه(ها) المنزلي، وأي بالغين آخرين يقيمون في منزل مقدم الطلب، بما في ذلك أي أطفال بالغين لمقدم الطلب؛ ومقابلة شخصية مع موظف الترخيص أو الشخص المعين. بموجب القانون، يجوز لموظفي التراخيص طلب أي معلومات إضافية يرونها مناسبة.

يجب على جميع المتقدمين للحصول على تراخيص حمل الأسلحة بشكل مخفي الذين تقدموا بطلبات في أو بعد 1 سبتمبر/أيلول 2022 حضور دورة تدريبية على سلامة الأسلحة النارية تتضمن مكونًا في المساق التدريبي مدته 16 ساعة وتدريبًا على سلامة الأسلحة النارية بالذخيرة الحية لمدة ساعتين. يُطلب من الأفراد الذين يعيشون في مقاطعات مدينة نيويورك وناسو وسوفولك وويستستر تجديد تراخيصهم ويجب عليهم تلقي التدريب.

تم تصميم التدريب لتزويد مالكي الأسلحة النارية المرخص لهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتخزين وحمل أسلحتهم النارية بأمان، وتوعيتهم حول مواضيع أخرى، بما في ذلك تخفيف حدة النزاع ومنع الانتحار واستخدام القوة المميتة، والتي ستساعد في الحفاظ على سلامتهم وسلامة الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، يلزم الآن تجديد وإعادة إصدار تراخيص حمل الأسلحة بشكل مخفي كل ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات. يمكن العثور على معلومات حول عملية تجديد التراخيص لحاملي الأسلحة عبر الإنترنت [هنا](#).

في العام الماضي، أعلنت الحاكمة هوكول أيضاً عن تراخيص جديدة ومتطلبات الحد الأدنى للعمر المتعلقة بحيازة أسلحة شبه آلية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 4 سبتمبر/أيلول 2022. يجب أن يكون عمر الفرد الآن 21 عامًا على الأقل وأن يكون لديه تصريح قبل شراء أو حيازة بندقية شبه آلية. وتم تضمين هذه المتطلبات الجديدة في حزمة من التشريعات التي وقعتها الحاكمة ردًا على إطلاق النار الجماعي والقتل بدوافع عنصرية في بوفالو في مايو/أيار 2022.

كما طُورت شرطة نيويورك وقسم خدمات العدالة الجنائية بالولاية [أسئلة شائعة](#) للجمهور وأصحاب الأسلحة وتجار الأسلحة حول قوانين السلاح الجديدة. يشمل ذلك، بالإضافة إلى التدريب وتوسيع متطلبات التحقق من الخلفية، والقوانين:

- منع الأفراد من حمل مسدساتهم أو بنادقهم بشكل مخفي في الأماكن الحساسة. قد يُوجَّه للأفراد غير المعفيين من هذا القيد بموجب القانون تهمة مخالفة بند الأماكن الحساسة.
- ويُطلب إجراء فحوصات شهرية لحاملي التراخيص لتحديد ما إذا كانت لديهم إدانات جنائية أو أوامر محكمة قد تحرمهم من الحصول على تراخيص حمل الأسلحة بشكل مخفي.
- فرض تفريغ الأسلحة النارية الموجودة في المركبات غير المرقبة ووضعها في مستودع مقاوم للحريق والتأثير والعبث، وأن تكون مخفية عن الأنظار.
- توسيع متطلبات التخزين الآمن إذا كان الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا أو أي شخص يُحظر عليه حيازة سلاح يعيش في منزل به أسلحة نارية وبنادق رشاشة وبنادق.

أيضًا، اعتبارًا من 1 سبتمبر/أيلول 2022، يُطلب من أي بائع ذخيرة أو تاجر أسلحة نارية الاحتفاظ بسجل إلكتروني أو مجموعة بيانات أو مجموعة منظمة من المعلومات أو البيانات المنظمة، والتي يتم تخزينها عادةً إلكترونيًا في نظام كمبيوتر. يجب أن يُدوَّن في السجل وقت كل معاملة تتعلق بالذخيرة، وأن يتضمن تاريخ واسم وسن ومهنة وإقامة أي شخص تسلم منه الذخيرة أو سلمت إليه الذخيرة، والكمية والعيار واسم الصانع والرقم التسلسلي، أو أي رقم مميز أو علامة تعريف أخرى على الذخيرة، إن لم يكن هناك أي رقم مميز أو علامة تعريف أخرى.

اعتبارًا من 13 سبتمبر/أيلول 2023، ستكون هناك حاجة أيضًا إلى التحقق من سوابق مشتري الذخيرة والأسلحة النارية القديمة في ولاية نيويورك. وينص التشريع الذي يلزم ولاية نيويورك (NYS) بإجراء تحريات عن سوابق كل من عمليات نقل الأسلحة النارية والذخيرة على فرض رسوم على كل معاملة. تُفرض رسوم قدرها 9 دولارات على معاملات سوابق البندقية ورسوم 2.50 دولار على معاملات سوابق الذخيرة لتمويل نظام التحقق من السوابق في ولاية نيويورك.

منذ تطبيق هذا القانون الجديد لحماية سكان نيويورك من العنف المسلح أو أي شكل آخر من أشكال الأذى، انخفضت عمليات إطلاق النار بنسبة 26 في المائة تقريبًا في جميع أنحاء الولاية في العام الماضي. تشير بيانات [مركز السيطرة على الأمراض \(CDC\)](#) أن نيويورك لديها رابع أدنى معدل وفيات بالأسلحة النارية في البلاد، وبسبب تأثير قوانين الإخفاء والحمل لدينا، تواصل نيويورك شق الطريق إلى الأمام في تنفيذ تشريعات سلامة الأسلحة المنطقية التي تضر بالناس والمجتمعات.

###